

إبادة النساء لأجل «الشرف غير الرفيع»!

* نادية محمود :

إبادة جماعية منظمة تشن ضد النساء فقط لأنهن نساء. قوانين واعراف وضعها النظام الذكوري، من رجال عشائر ودين، وقضاة في القانون. هذه الابادة تنظم تحت اسم واسع أريد له أن يكون مخيفاً، بل ومرعباً، اسمه «الشرف»! آلاف الجرائم ترتكب ضد النساء تحت هذه الياقطة سيئة الصيت. أصبح يُنظر للنساء وكأنهن قنابل موقوتة، ديناميت قابل للانفجار في أية لحظة ليقتلن على حياة المرأة أولاً وقبل أي كان. جعلوا من وجود المرأة بحد ذاته خطر على المرأة ذاتها. أصبح وجود النساء تهمة، جريمة، تحولت المرأة الى متهمة دائم يتوجب عليه اثبات براءته في كل خطوة يخطوها. جعلوا من وجود النساء قلق دائم، قلق يتحرك على الارض، ويجب مراقبة كل خطوة وكل تحرك، وكل خروج او دخول، كل اتصال هاتفي، كل حديث، كل اتصال مع بشر خارجي، مراقبتها عن كثب ومنعها في المقام الاول من التحرك كما تقرر وتشاء. هذا المفهوم «الشرف» هو خطر دائم ومستمر ومحدد بحياة النساء والفتيات. ولأجله قُتل النساء. لم يقتل الرجل يوماً بدافع «الشرف»، ولا نريد لأي إنسان أن يقتل تحت هذا الاسم أو أي اسم.

تقتل امرأة وأمام مرأى الجميع، دون أن يتجرأ احد على انقاذ الضحية. كما حدث مع مقتل الشابة نورزان هذه الايام. يكفي ان تقول ان القتل حدث على اساس «الشرف» حتى يتنحى الجميع جانبا. يبلع الجميع السنتهم. ينتقلوا من صف الضحية الى صف المجرم. لان المسالة تتعلق بهذا الشبح الاسود هائل الظلال، الذي اسمه «الشرف»!

ولكن ما هو هذا «الشرف»؟ ما هذا الاضطبوط المرعب، الذي لا يجب ان يمسه احد، الذي يجب ان يحافظ عليه الجميع، والذي يجب ان يحافظ عليه الرجال والنساء بحيث لا يجب ان تغفل عيونهم لحظة عن حمايته؟ فاذا انهار «الشرف»، انهارت كل المنظومة الاجتماعية للأسرة. ما هذا البعيع الذي يدفع الرجال بالفعل لإبادة النساء بشكل يومي، مستمر، متواصل، حفاظاً عليه؟

ان الشرف هو مصطلح يجري استخدامه من اجل أحكام السيطرة على جسد وكيان وقرار المرأة. للسيطرة على اجساد النساء وقراراتهن، يحتاج المجتمع الابوي الذكوري الى مصطلح مخيف، مرعب، يغشى امامه الجميع خاشعين، عاجزين عن مسه. الشرف هو خطاب ذكوري هدفه السيطرة على المرأة وقرارها واخضاعها والتحكم بها كما يريد ذوي العقيلة الذكورية من الرجال بشكل عام وحيانا من النساء انفسهم. كلمة «الشرف» يعني التحكم بخيارات المرأة بحيث لا تنتهك مجموعة القوانين والاعراف الاجتماعية، والعادات، والتقاليد، التي كلها تلف وتدور على خدمة فكرة واحدة: اخضاع المرأة وملكيته للرجل. بحيث يصبح هو صاحب الحق في التصرف بهذه الملكية. ليس الهدف من «الشرف» هو حماية كرامة المرأة، واحترام شخصيتها على الاطلاق. بل العكس تماما. هو هدر شخصية المرأة وكرامتها، لأنها امرأة!

التتمة (ص3)...

ما بعد أفغانستان بين الفوضى الخلاقة ورفض الشريعة



سمير عادل

ليس هناك أية مقارنة بين هزيمة الولايات المتحدة الامريكية في فيتنام وبين الانسحاب الامريكي من افغانستان. ففي الاولى، كانت تعيد الالاف من الجنود الامريكان بتواييت الى بيوتهم ليصل إلى ٥٧ ألف جندي واحتجاجات عارمة في عموم الولايات وانقسام حاد داخل الطبقة الحاكمة في واشنطن حول جدوى الاحتلال، بينما في

الثاني هو جزء من استراتيجية امريكية انسجم عليها الحزب الجمهوري قبل الديمقراطي وعملت على خلط الأوراق على الحلفاء والاعداء.

ما وراء تسويق مقولة (الفشل الامريكي في افغانستان):

واختيار عنوان عريض وهو الانسحاب الامريكي من افغانستان هو "فشل السياسة الامريكية" ودق الطبول والعزف على وتره، والمقارنة بينه وبين فشله في فيتنام، هو جزء من صب الماء في طاحونة التيار الذي يُعرف بهويته (الأنتي امريكا) أو (أنتي الإمبريالية) أي التيار المعادي لأمريكا والإمبريالية. ويحاول هذا التيار تصوير ما حدث في افغانستان على أنه هزيمة امريكا، من اجل تقوية الروح المعنوية لذلك التيار واعادة إنتاج هويته وتغليف كل قمعه واستبداده للحرية والمساواة وإفقار المجتمع بتلك الهوية الزائفة سواء كأنظمة سياسية حاكمة، او كتيارات معارضة لحرف الانظار وطمس ماهية المحتوى الطبقي لهذا التيار ليس له أية صلة بتحرر الإنسان وانهاء كل اشكال الظلم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بحقه، و ايجاد تبريرات باستمرار تلك الانظمة القومية بسياساتها المجرمة تجاه العمال والمحرومين في مجتمعاتها مثل النظام السوري والجمهورية الاسلامية في ايران وحزب الله، وميليشيات تحالف فتح التي تبنت الهوية نفسها في الوقت الضائع. وليس هذا فحسب بل الادهى من كل ذلك اختزال كل ماساة الغالبية العظمى من الشعب الأفغاني من فقر وبطالة وانحطاط اجتماعي واقتصادي بأنها تحررت من الاحتلال الامريكي، وكان الشعب الأفغاني كان قبل الاحتلال وتحت سلطة طالبان، ينعم بالحرية والرفاه. وهذا التصوير المخادع يعزز ايضا من النظرية التي لا تقل زيفا عن الاولى بأن الولايات المتحدة الامريكية ذهبت لأفغانستان كي تنجح في تحرير البشر من سيطرة الجماعات الاسلامية الارهابية وبناء مجتمع حر وأمن الا أنها فشلت هناك،

التتمة (ص2)...

خدمة أي العلم ، وصندوق أي الأجيال !!

ما بعد أفغانستان . . .

* سفير عادل :

بينما المعطيات الواقعية تبين على نشر كم من الأوهام عن فحوى السياسة الأمريكية التي تتحرك تحت عنوان حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية في حين تخفي في طياتها دائماً وابدأ ترسيخ الفساد والرجعية وتأهيل حثالات اجتماعية الى الدفة السياسية في السلطة. وفي الوجهين لتلك النظرية تكون النتيجة اخفاء ماهية السياسة الأمريكية واستراتيجيتها التي لم تكن أكثر من مساعي لفرض هيمنتها الاقتصادية والسياسية على العالم. ولم تظاً قدم الولايات المتحدة الأمريكية اي مكان في العالم والا حولته الى خراب ودمار، ولم تقوي وجودها غير العصابات والجماعات الارهابية والفاصلة سواءً أكانت مولية لها او معارضة لوجودها. ولم تغادر أي بلد سواءً كهزيمة عسكرية مثلاً حدث في شبه الجزيرة الكورية عام ١٩٥٥ وفيتنام عام ١٩٧٥ او من تلقاء نفسها مثل العراق وأفغانستان اليوم الا وخلفت ورائها أنظمة وجماعات استبدادية ورجعية حتى النخاع.

لقد افشى بايدن بالسر، في كلمته قبل يومين بأن جيوشها لم تذهب الى أفغانستان من اجل بناء (دولة). وتعتبر هذه الجملة عن مصداقية السياسة الأمريكية ولأول مرة ودون اية رتوش. وهذا يعني ان امريكا لم تهزم في أفغانستان، بل الذي هُزم هم جماهير أفغانستان، ولعب الاحتلال الأمريكي دورا كبيرا في الحاق تلك الهزيمة المرة. فالاحتلال الأمريكي في أفغانستان لم يبين المصانع ولا المعامل، بل أنفقت امريكا أكثر من ٦٠٪ من المبلغ الإجمالي الذي يقدر ٢,٢٦ تريليون دولار على المؤسسة العسكرية ونفقاتها بشقيها الأمريكي والأفغاني ومشاريع لا تقدم ولا تأخر على تغيير البنية الاجتماعية والبنية الاقتصادية التي تؤسس لحكم على الأقل يشبه الحكومات في افضل احوالها بعض البلدان الطبيعية في اسيا او افريقيا او امريكا الجنوبية، وحتى اسم أفغانستان في الأمم المتحدة ما زال يحمل الراهية الاسلامية وهو (الجمهورية الاسلامية الأفغانية). ما فعلتها امريكا فقط قامت بمنح الرشاوى لرؤساء العشائر والقبائل لشراء الولاءات وبناء عدد من المستشفيات والمدارس، وتأهيل عدد من النساء لمناصب وزارية للتسويق الاعلامي من اجل ترسيخ نشر الوهم حول دفاعها عن حقوق الانسان، بينما ظل وضع المرأة الأفغانية على صعيد فرص العمل والحقوق في القوانين لا تتجاوز النسخة المعدلة للشريعة الاسلامية وهي الاقل حتى من نساء ترنخ لحكم رجعي وتعسفي مثل الجمهورية الاسلامية في ايران. وهذا ما حدث في المشهد العراقي ايضا بعد غزوه واحتلاله لتكملة مسيرة البعث والحركة الامانية لصادم عام ١٩٩٦ وسياسة الحصار الاقتصادي الوحشي على جماهير العراق. الا ان الفارق الوحيد في المشهد العراقي هو ان هناك تيار اجتماعي عريض متمدن وحضاري وتحرري يضرب جذوره في عمق المجتمع العراقي، وهو الذي قاوم وما زال يقاوم الطبقة السياسية الفاسدة والمجرمة التي نصبتها حراب المارينز الأمريكي

في العراق، بعدم تحويل مدن العراق الى قندهار الأفغانية.

الحيلولة دون خلق وكر للإرهاب والصراع الجيوسياسي:

رسائل التهئة التي بُعثت الى طالبان، اكدت على ما قلناه منذ اليوم الثاني لإهداء القوات الأمريكية العاصمة كابول لحركة طالبان، بأنه اي الإهداء الأمريكي سيصب الدماء في عروق الجماعات الإسلامية والمشروع الإسلامي ويتفلسون الصعداء، ويشحن وقاحتهم في معاداتهم من جديد للماهية الانسانية ونشر كلما هو غير انساني من افكار وفتاوى وتنظيم المجازر بحق الانسانية. والحق يقال ان الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وضع الأقطاب الرأسمالية العالمية الكبرى مثل روسيا والصين والاتحاد الأوروبي في ورطة كبيرة. وفي خضم هذا الصخب والفوضى، تحاول هذه الاقطاب من رفع استعداداتها الامنية والسياسية، وتخوض ايضا في نفس الوقت سباقا جيوسياسيا في أفغانستان للاستعداد لأية ضربة استباقية بالحيلولة دون تحويلها الى سورية اخرى تهدد حدودها.

وليست التصريحات الاخيرة لممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بوريل بالأمس بإطلاق تحذير للاتحاد الأوروبي من خطورة ان تحل روسيا والصين ملء الفراغ بعد الانسحاب الأمريكي، الا تحذيرات فارغة على الصعيد الواقعي والعملي. انها محاولة في ترميم معنويات دول الاتحاد الأوروبي بعد الهات وراء الاستراتيجية الأمريكية بدل من سن استراتيجية خاصة بها تعمل على تحقيق مصالحها. صحيح ان أوروبا تبحث عن موارد طبيعية للنهوض بالصناعة الخضراء اي الصناعة التي لا تؤثر على البيئة، وان أفغانستان هي الأغنى بتلك الموارد مثل احتوائها على أكثر من ١٠٠٠ مليار دولار من معدن الليثيوم، إلا أنه دون استقرار امني وسياسي، فلا مكان للاستثمار والاستخراج، وحتى طريق الحرير الصيني مشروع (الحزام والطريق) هو الآخر مهدد بالعجز من أفغانستان. فإذا كانت القضية الاستراتيجية بالنسبة لروسيا والصين هي إنها تخشيان من تحول أفغانستان الى وكر جديد للتصدير الإرهاب وتقوية الحركات الانتشاقية في بلدانها وستلسعها نيران الفراغ الأمني في أفغانستان بسبب حدودها وقربهما، فإن أوروبا ستتوق مرة أخرى ما حصل في عام ٢٠١٥ من تدفق اللاجئين إليها عبر طريق ايران ثم تركيا بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تقدر المؤسسات الدولية بأن عدد اللاجئين الأفغان سيصل بين ٣-٥ ملايين شخص ناهيك عن تصدير الارهاب الاسلامي لها كما كان في عصر بزوغ شمس دولة الخلافة الإسلامية المعروفة باسم داعش. وهذا ما تدفع روسيا والصين بالسباق مع الزمن ملئ الفراغ الأمني والسياسي في أفغانستان، والعمل على افشال المشروع الأمريكي او الاستراتيجية الأمريكية في خلق بؤرة جديدة من التوترات وتصدير الارهاب، وهو تحويل أفغانستان الى ملاذ ومنبع لكل العصابات والجماعات الاسلامية الارهابية المدعومة امريكا وأوروبا وتركيا. علينا التذكر دائما كيف

كان أمثال جون ماكين الجمهوري والمرشح الخاسر أمام أوباما للانتخابات الرئاسية ورئيس لجنة القوات المسلحة في الكونغرس الأمريكي، وقد رحل عن الحياة قبل ثلاث سنوات، نقول كان يجتمع مع قادة الإرهاب أمثال ابو بكر البغدادي وعصابته عام ٢٠١٢-٢٠١٣ بعد ما سمي بالربيع العربي على الأراضي السورية، وقدمت كل أشكال الدعم لتلك الجماعات التي تحولت بعد سنتين الى غول وحشي اسمه داعش. نفس السيناريو يعد له في أفغانستان سواء بشكل مخطط او عبر سياسة كوندليزا رايس مستشارة الامن القومي في إدارة اوباما، الشهيرة (الفوضى الخلاقة).

مشهدان للإعلام العالمي وقناة (الجزيرة) ومشهد لرفض الامارة الإسلامية:

المشهد المثير في أفغانستان، وهو ما لا تريد أن تشاهدها جماعات الإسلام السياسي في العالم التي بعثت برسائل تهئة الى طالبان من كل حذب وصوب، هو الهروب الجماعي للملايين من الأفغان. هذا ناهيك عن الاحتجاجات الجماهيرية يوم الاستقلال من الاستعمار البريطاني برفع الراية الوطنية الأفغانية كتعبير عن رفض راية طالبان الاسلامية. هذان المشهدان يعبران عن حقيقة واحدة هو رفض جماهير أفغانستان للشريعة الاسلامية وإمارة طالبان الاسلامية وحكم سيف الله على رقاب الجماهير الذي تحملها جماعة طالبان. وليس هذا فحسب بل ان الدعايات الكاذبة والمناقضة والمغرضة لقناة (الجزيرة) الناطقة غير الرسمية بلسان حال الاسلام السياسي السني في العالم، تحاول اعطاء صورة عبر مراسليها ومستشاريها الاعلاميين الإخوانيين، بأن الشعب الأفغاني يهرب من أفغانستان لأنه تعود على طلب اللجوء منذ قديم الزمان، وبأن الأمن استتب في ظل طالبان، ليصل بالنتيجة الى اقناع المشاهد وبالتالي التأثير على الراي العام مفاده ليس هناك أي مبرر لهروب الشعب الأفغاني. الا انها اي (الجزيرة) تتناسى حقيقة أو بديهية وهي أن الشعب الأفغاني يريد الحرية ويريد ان يكون ابنائهم وبناتهم بعيدين عن حكم الشريعة والاسلام. إنه تعبير عن رفض علني للشريعة ومن حقهم العيش في ظل مجتمع وسلطة على الاقل لا يخافون ان يحكم عليهم اذا ما تصرفوا على سجيبتهم اما الجلد او الرجم بالحجارة او قطع الراس كما حدث في زمن طالبان وما حدث في عصر خلافة الدولة الاسلامية في العراق وسورية. والحقيقة الاخرى التي تحمل نفس المحتوى، فبالرغم من سياسة الاحتلال، وبالرغم من فساد زمرة اشرف عبد الغني الذي هرب ب ١٧٦ مليون دولار، وبالرغم من حجم مساحة الفقر، إلا أن الشعب الأفغاني لم يفكر بشكل جمعي بالهروب من أفغانستان مثلاً يحدث اليوم في ظل سيطرة طالبان. وهذا يبين ان بذور مقاومة مشروع الامارة الاسلامية قد بدأت، سواء بشكلها السلبي مثل الهروب الجماعي او بشكلها الايجابي مثل الاحتجاج المثار اليه او بإعلان المقاومة الشعبية المسلحة بوجه طالبان.

التتمة (ص3)...

إبادة النساء . . .

١٩٩١ وخوف النظام آنذاك من فقدان سيطرته على المجتمع، مد كلتي يديه للعشائرية، من أجل كسب ولاء شيوخ العشائر. كسبهم بالأموال والسلاح، وجلب معهم قيمهم، وعاداتهم، أيضاً. وتكررت السياسة ذاتها بعد عام ٢٠٠٣، مدت كل الحكومات ما بعد هذا التاريخ ولشدة نهمها للسلطة، أيديها للعشائر، وبدأت تدفع وتدفع بالنزعات العشائرية وتسعى لكسب ولاء شيوخ العشائر بالرشاوى والأموال من أجل تقوية موقعها في السلطة. وبالتالي، تقوية قيم العشائر والعشيرة والذي يعد «قتل الشرف» من موجبات التعامل مع المرأة التي «تخرج عن الطريق». لا يمكن فصل شيوع هذه القيم وعواقبها الدموية على المرأة عن الطبقة والسلطة الحاكمة. انها مسألة سياسية بالدرجة الأولى. ولإعادة الكرامة الحقيقية للمرأة، يجب إنهاء مجمل هذا النظام بسياساته وقوانينه وأعرافه وأخلاقه وتقاليده.



نادية محمود



المرأة التي تغتصب، وفق المادة ٣٩٨ من قانون العقوبات رقم ١١١، يوقف تحريك القضية ضد المعتصب إذا تزوجها، أين «شرف» وكرامة المرأة إذن؟ المرأة لا كرامة لها. فالمرأة تغتصب ويكافئ معتصبها بتزويجها، ليستمر باغتصابها بشكل يومي وضمن «القانون»!!

قانون العقوبات ينص على «تأديب النساء»، يعطي الحق للرجل بضرب وتعنيف المرأة. ويعتبره حقاً معطى للرجل؟ فإين هي كرامة و«شرف» المرأة هنا؟ وهي تسمح في الأرض مثخنة بجراحها وقد تصل للموت؟ أين هي كرامة المرأة؟

يتفخرون بتشريع قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ ومعاقبة التحرش الجنسي، إلا أنهم سمحوا للجاني بالإفلات من العقاب، بتقديم «غرامة مالية»! فمالك تستطيع التحرش وتستطيع النجاة من العقوبة. وإذا ما صدر، نقول «إذا» ما صدرت عقوبة الحبس، فيمكن أن تصدر مع وقف التنفيذ استناداً إلى المادة ١٤٤ من قانون العقوبات العراقي. فالمرأة «لا شرف لها»، لا كرامة لها.

الشرف يعني اعطاء الحقوق للرجل على حساب المرأة. الشرف يعني مصادرة حقوقها، التتكر

ما بعد أفغانستان . . .

طالما وصلت إلى مرحلة تهدد مصالحها، فما بالك مع حلفائها وعملائها. أليست مقولة، في السياسة ليس اصدقاء واعداً دائماً إنما مصالح دائمة، هي برجوازية ومتجذرة في الأدب السياسي البرجوازي. وأخيراً نقول إن حركة طالبان غير شرعية، سواء اعترفت بها دول العالم أو لم تعترف بها، سواء شكلت حكومة انتلافية أو انفردت بالسلطة، وهي لا تختلف عن دولة الخلافة الإسلامية (داعش) التي تحالف العالم ضدها، فلماذا لم تضف الشرعية عليها، بينما تحاول إضفاء

الشرعية على طالبان.

أن تسعى القوى التحريرية اليوم يجب أن يصب في دعم وتضامن جماهير أفغانستان ضد الإمارة الإسلامية عبر الضغط على حكومات البلدان في العالم بعدم الاعتراف بها، ومن جهة أخرى الضغط أيضاً لفتح كل بلدان العالم أبوابها أمام كل إنسان في أفغانستان أراد أن يعيش بعيداً عن سلطة طالبان التي تنص المعاهدات الدولية بحق الإقامة وحق السكن الذي هو جزء من حقوق الإنسان.

الأمريكية بأبواقها الدعائية وأعلامها المأجور بتجريد البشر من إرادتها وإحباط سعيها الإنساني بالتغيير أو تجريده من إبداء أية مقاومة مستقلة خارج عن الفلك الأمريكي. فقد فشلت هي وتركيا وحلفائها في ترسيخ هذه الصورة في مدينة (كوباني) السورية عندما قاوم سكانها بكل بسالة وشجاعة عصابات داعش بينما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبريطانيا الذين يملأ زعيقهم اليوم العالم بدعوة طالبان لاحترام حقوق النساء وحقوق الإنسان والا لن تعترف بحكمها وسلطانها، وقفت متفرجة لا تحرك ساكناً إلا بعد كسر شوكة داعش على صخرة إرادة المقاتلات الجسورات من النساء قبل الرجال وأرغام الوحوش على التراجع.

فهذه الصورة، صورة، لا إرادة بالتغيير ولا إرادة المقاومة، هي ما تريد ترسيخها في ذهن الجماهير على مستوى العالم، وبالفعل أصابت الهدف، أكثر بما لا يقارن مع مقولة (أمريكا تتخلى عن حلفائها). فالبرجوازية أبداً وفي أي مكان في العالم لم تكن حتى مخلصاً مع المبادئ التي جاءت بها مثل شعارها في الثورة الفرنسية (حرية، إخاء، مساواة)

* سمير عادل :

مشهد كوبياني أم مشهد مطار كابول:

أي بعبارة أخرى، المشهد الإعلامي والدعائي المهول الذي اختزل كل ما آلت إليه الأحوال في أفغانستان بالتدافع الجماعي والفوضى العارمة للهروب عبر الذي حدث في مطار كابول، هو بقدر أنه يبين كما يقول لنا انصار التيار المعادي للإمبريالية وأمريكا، بأن أمريكا ليست محل ثقة الحلفاء وعلى المعوليين على سياستها عليها الاتعاض منها، بنفس القدر هو إيصال رسالة أمريكية واضحة للعالم مفادها، على العالم أن يتعلم بأن لا قيمة لها دون الوجود الأمريكي، وهذا ما أشار إليه بايدن بشكل غير مباشر حول عملية الإجلاء الكبرى، وليس لأية دولة القدرة أن تقوم بها غير الولايات المتحدة الأمريكية كما ادعى في آخر كلمة له يوم الجمعة المنصرم. أي أراد أن يقول لنا، إن عملية التوريث وعملية الانقاذ بيد السوبرمان الأمريكي أو رامبو الأمريكي. ويوضح بشكل قاطع مسعى الإمبريالية

خدمة أي العلم ، وصندوق أي الأجيال !!



* أحمد عبدالستار :

غرد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي على صفحته في تويتر يوم الثلاثاء ٣١ آب، قائلاً "أنجزنا اليوم ما تعهدنا به منذ لحظة تسلّمنا المسؤولية أمام شعبنا والتاريخ، بإقرار "خدمة العلم" التي ستكرّس القيم الوطنية في أبنائنا، وطرّحنا مشروع "صندوق الأجيال" الذي سيحميهم من الاعتماد الكامل على النفط، ومعاً ستمضي إلى الانتخابات المبكرة وفاءً للوعد. العراق خيارنا الوحيد."

بعد ما كان مجلس الوزراء قد وافق خلال جلسته الأسبوعية على مشروع قانون خدمة العلم الذي أعاد النظر فيه مجلس شورى الدولة، وأحالته إلى مجلس النواب لمناقشته وإقراره في جلساته المقبلة. وخدمة العلم، قبل الخوض والتطرق إلى الجدل الذي أثير حولها وسيثار من نقاشات مؤيدة وناقدة لها، المقصود منها الخدمة الإلزامية التي تفرضها الدولة على أعمار معينة من الشباب بين ١٩ وحتى ٣٥ سنة، من مختلف المستويات العلمية لأداء "خدمة الوطن والدفاع عنه"، دون مقابل يذكر عادةً. وخلال أيام معدودة واجهت هذه الخطوة الحكومية، وابل من النقد توجه إليها من عدة جهات جماهيرية وحقوقية ومدنية، يرون فيها مخالفة لحقوق الإنسان لإجبار الآخرين وإلزامهم على عمل يتعارض مع حرياتهم وإراداتهم الشخصية، فضلاً عن إن نصوص القرار المقترح تحدد مدة الخدمة حسب الشهادة الدراسية، وبهذا تكريس للفرق في التحصيل الدراسي وأثاره النفسية السلبية على المنخرطين في هذه الخدمة.

وعدة آخرون عسكرة للمجتمع. وباب واسع يُفتح أمام الفساد واقتصاديون يرون في هذا القرار زيادة إضافية في الإنفاق العام في الوقت الذي يتجه العراق نحو تقليص الإنفاق، والانتهاك من سداد ما ترتب عليه من دفع تكاليف حرب الكويت. وفي المقابل هناك مؤيدون لهذا القرار، أخزلهما أحد القادة العسكريين بتصريح بأنه "سيمكن" الشباب من تعلم المصاعب، فضلاً عن فوائد أخرى تحتم أهميتها (خدمة العلم) ويفترض على كل شخص في بلده يحترم (خدمة التكليف) حسب الشهادة، (القانون) يصنع رجالاً أبطال ويقضي على البطالة ويتعلم الجندي القانون والصبر، وبالتالي هذا القانون يحمل إيجابيات كثيرة"، ولم يزد في الشرح عن ماهية هذه الإيجابيات.

لكن هذا القائد العسكري أقرب من الحقيقة وربما دون إدراك منه، أو عبر حسب ما يدور في مخيلته العسكرية، عندما ذكر بأن هذا القرار سوف يقضي على البطالة ويعلم الجندي القانون والصبر. لأن حدود فهمه للقرار لا تتعدى حدود اختصاصه المهني. ولم يدرك لا هو ولا آخرين سواه المغزى السياسي الذي دعى السلطة باجتراح هذا القانون وما المناسبة وما الداعي إليه في هذا الوقت بالذات، بعد إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية منذ ١٨ عام، بقرار من الحاكم المدني بول بريمر، وبتأييد من جميع الأحزاب المؤلفة في السلطة منذ ذاك التاريخ حتى اندلاع انتفاضة أكتوبر.

الأجيال إلى باب من أبواب الفساد جديداً للإثراء والنهب العلني والمستور.

كما حصل مع صندوق التقاعد الذي أوشك على الإفلاس بسبب سيطرة الفاسدين على إدارته ونهبهم لأمواله. وكما حصل في قطاع الكهرباء وإنفاق عشرات وربما بالحقبة مئات المليارات دون نتيجة في تحسين واقعه البائس أبداً. ولا يكاد مكان يخلو بالمرة من فسادهم وطيشهم غير المسؤول، فكيف بالمستقطعات ٣٪ من عائدات النفط المخصصة لتعويض الكويت، والمقترح تصنيفها بعد الانتهاء من التعويض كمدخرات في صندوق استثماري. أي خبراء نجدهم يخططون من أجل الاستثمار، وبأي مشروع استثماري سيضعون هذه الأموال سوى جيوبهم وحساباتهم المصرفية التي لا تعرف الحد لشراستها. ولا سيما وإن هذه الأموال رغم جسامتها غائبة حقيقتها عن الجماهير، أو أبعدت عنها عمداً على مر توالي الحكومات وتعاقبها على السلطة، وكانت بمثابة شيء مهم، والآن تنبه إليها الفاسدون يسعون لاستثمارها على طريقتهم.

عن أي أجيال يتحدث المنافقون، زمرة الكاظمي وبطانته، وعن أي منفعة يمشون إليها. فهو (الكاظمي) يتميز عن أسلافه رؤساء الوزارة السابقين، بالإنفاق المكشوف باعتماده سياسة (تجبير الكسور)، نراه يتظاهر أمام الإعلام بالحق والحيث لما يُحقيق بالأبرياء من جور على يد العصابات وسلاحها المنفلت، من قتل وخطف وابتزاز وتهديد...

والنفاق السياسي هذا هو في جزء منه مشاركة في الجريمة، لأنه بحكم موقعه على بنية، بل شاهد عيان على ما يحصل ويدور، من جرائم وجميعها علنية. وقعت دون خشية من أي حساب.

ولو كانت حكومته ونظامه عموماً، حريصاً بحق على الأجيال ومستقبلهم، لما ترك حبل الميليشيات على غاربها، وترك الفاسدين ينهبون بوضوح النهار، وتركوا جميعهم البلد غارق بالفوضى والفساد والتبعية لدول الجوار. هل يتذكر الأجيال ويحرص على مستقبلهم على سبيل المثل مقتدى أو المالكي أو هادي العامري... إلى آخر التشكيلة الجهنمية التي ضيعت العراق وضيعت أجياله في أتون البطالة والتشرد، ونقص الخدمات والقمع الدموي، والتخلف والبربرية. ليس بوسع أي شخص يتمتع بأدنى حد من البصيرة، أو من المسؤولية أمام ضميره أن يائمن بعهد هؤلاء ومن لا عهد لهم.

القرار واضح ولا يحتاج إلى كثيراً من الفطنة لمعرفة ما الغاية منه، فهو قد جاء لاستهداف الشباب العاطلين عن العمل من الأعمار التي حددها للتجديد الإلزامي، الذين كانوا قبل فترة قصيرة جنوداً من الطراز الجسور، في التصدي والمواجهات العنيفة مع أحزاب السلطة وميليشياتها. الذين طالبوا بالعمل والتوظيف والخدمات والحريات... خلال انتفاضة أكتوبر. هذه المطالب التي لا تستطيع السلطة تلبيتها، أو لا يدخل ضمن أجنداتها السياسية ولا من أولويات عملها وبرامجها بصفة عامة.

والغاية... من أجل قتل روح التمرد عند الشباب، والحماصة الثورية المتأصلة فيهم وإحالتها إلى روح مذعنة وخائفة، وتشثيتهم في الثكنات العسكرية في مختلف مناطق العراق بدل تجهمهم في ساحات الاعتصام ومراكز الانتفاضة. ومطاردة المتغيبين والمتخلفين منهم عن هذه الخدمة، والأسوأ والأكثر خطراً من كل ذلك تدريبهم على تلقي الأوامر دون رفض أو احتجاج، من أجل تطويعهم لبرامج الطبقة الحاكمة، مهما كان ضررها عليهم كأفراد أو ضد المجتمع، وجعلهم أدوات جامدة لا تنبض. والحجة جاهزة، وذلك من أجل "خدمة الوطن"، بعدما كانوا ينادون مرديين طيلة عشرين شهراً "نريد وطن". والكذبة الأخرى الواردة في تغريدته، التي يجب علينا أن لا نبتلعها كما ابتلعها آخرون. "مشروع صندوق الأجيال" أو ما يُعرف دولياً بالصندوق السيادي. الذي تُودع فيه أموال مستقطعة من عائدات النفط كمدخرات لحاجات مستقبلية، وهو غير صندوق الاحتياطي النقدي الأجنبي. الأموال المقصودة هذه كانت أصلاً تستقطع كمبالغ تعويضية لغزو صدام حسين للكويت، البالغ قيمتها ٥٣ مليار دولار، التي توشك بعد أشهر قليلة على اتمام سداد هذا المبلغ نهائياً. وتفطن أحد المستشارين الاقتصاديين، بجعل هذه الاستقطاعات بعد الانتهاء من تعويض الكويت إلى إيداعها في صندوق أطلقوا عليه صندوق الأجيال، وهو في الحقيقة يرمي إلى غير ضمان مستقبل الأجيال، لهدف بعيد كلياً.

من المستحيل أن يسلم أي مشروع أو برنامج حكومي ماء، وفي مقدمتها مشاريع الاستثمارات بالذات من المحاصصة مع شكل النظام الحاكم هذا وطريقة إدارته للسلطة في العراق، ومع وجود أحزاب الفساد الحاكمة الغنية عن التعريف بفسادها، وسطوة المافيات المسلحة وهيمنتها على مفاصل الدولة. وفق هذا الحال والواقع سيؤول مصير مشروع صندوق